

أثر تنفيذ العقد على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والقانون المدني

The Impact of Contract Enforcement on Rights and Obligations in Islamic Jurisprudence and Civil Law

د. مروان عضيّد عزت المشهداني^{1*}

¹ وزارة النفط - شركة نفط الوسط (جمهورية العراق - محافظة بغداد)

تاريخ النشر 18-07-2025	تاريخ القبول : 07-07-2025	تاريخ الارسال: 31-05-2025
------------------------	---------------------------	---------------------------

ملخص: تنفيذ العقد يترتب عليه آثار قانونية هامة تتعلق بالحقوق والالتزامات لأطراف العقد، سواء في الفقه الإسلامي أو القانون المدني. بشكل عام، حيث يؤدي تنفيذ العقد إلى تحقيق الأهداف التي تم التفاوض عليها وإبرام العقد من أجلها، ويترتب على ذلك أعمال الحقوق الملزمة لأطراف العقد وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليهم. حيث يترتب آثاراً قانونية على الحقوق والالتزامات المترتبة على أطراف العقد. يتمثل هذا الأثر في إيجاد حقوق والتزامات جديدة أو تعديل الحقوق والالتزامات القائمة، وتحدد هذه الآثار طبيعة العلاقة القانونية بين الأطراف وتأثير العقد على حقوقهم ومسؤولياتهم. حيث تتعدد حالات التغيير في جزء من أجزاء العقد، بالانقاص أو الإضافة أو التعديل أو الاستبعاد بحكم القانون، وذلك لأسباب متعددة منها، من أجل تحقيق العدالة التعاقدية التبادلية وإعادة التوازن بين حقوق والتزامات طرفي العقد التبادلي، وكذلك قد يكون التغيير من أجل تحقيق العدالة التبادلية عن طريق الأبقاء على العقد محققاً المنفعة المقصودة منه، وهذا قد يحصل بناء على طلب من الأشخاص وسلطة تقديرية للقاضي، وقد يكون تدخل من القاضي مباشرة دون حاجة إلى طلب من أحد، وقد يكون بحكم القانون.

الكلمات المفتاحية: العقد؛ التصرفات؛ الالتزامات؛ التفاوض؛ المسؤولية.

Abstract:

The implementation of a contract has significant legal implications related to the rights and obligations of the parties involved, both in Islamic jurisprudence and civil law. In general, the implementation of a contract leads to achieving the objectives that were negotiated and concluded for, and this results in the enforcement of the binding rights and obligations of the parties. The implementation of the contract has legal effects on the rights and obligations of the parties, creating new rights and obligations or modifying existing ones. These effects determine the nature of the legal relationship between the parties and the impact of the contract on their rights and responsibilities. The contract may be modified in various ways, including reduction, addition, modification, or exclusion, by law, for various reasons, such as achieving contractual justice and restoring balance between the rights and obligations of the parties. Such modification may be made to achieve justice by preserving the contract and realizing its intended purpose, and this may be done at the request of the parties or at the discretion of the judge. The judge may intervene directly without the need for a request, or the modification may be made by law.

Keywords: keyword; keyword; contract; actions; obligations; negotiation; responsibility.

* د. مروان عضيّد عزت المشهداني e-mail: atheadazett19672@gmail.com

مقدمة

الاصل ان القاضي يقوم بتفسير العقد ويحدد نطاقه ، فاذا ما تم ذلك عرضت مسألة تنفيذ هذا العقد ، ففي تفسير العقد يبحث القاضي في النية المشتركة للمتعاقدين ، اما في تحديد نطاق العقد يضيق القاضي من هذه النية ، ويضيف اليها ما لم تتناوله ولكنه من مستلزماتها .

اما في تنفيذ العقد فالقاضي يجعل هذه النية المشتركة ، بعد ان يضيف اليها مستلزماتها ، الا وهي شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقض العقد او تعديله الا باتفاق الطرفين او لاسباب التي يقرها القانون ، ويجب تنفيذه وفقاً لما اشتمل عليه العقد وما يوجبه حسن النية في تنفيذ العقود .

والقاعدة العامة ان تنفيذ العقد يتم وفقاً لما اشتمل عليه نطاقه دون تعديل ، الا ما اتفق عليه المتعاقدان او نص عليه القانون . وهذه القاعدة العامة يرد عليها استثناء يتعلق بما سيستجد من ظروف طارئة تسمح للقاضي بتعديل العقد وامكان تنفيذه بما ينسجم وهذه الظروف للتيسير على المتعاقدين .

وسنبحث هذا الموضوع على النحو الاتي :-

أهمية موضوع البحث عن تنفيذ العقد تكمن في النقاط التالية:

أهمية تنفيذ العقد

- 1- ضمان الحقوق: تنفيذ العقد يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.
- 2- تقليل النزاعات: تنفيذ العقد يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.
- 3- تعزيز الثقة: تنفيذ العقد يعزز الثقة بين الأطراف الموقعة عليه.
- 4- تنظيم العلاقات: تنفيذ العقد ينظم العلاقات بين الأطراف الموقعة عليه.

الأثر الاقتصادي

- 1- تعزيز الاستثمار: تنفيذ العقد يعزز الاستثمار ويشجع على التعاون الاقتصادي.
- 2- تحفيز النمو الاقتصادي: تنفيذ العقد يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- 3- تقليل المخاطر: تنفيذ العقد يقلل من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية.

الأثر الاجتماعي

- 1- تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تنفيذ العقد يعزز الاستقرار الاجتماعي.
- 2- تقليل النزاعات الاجتماعية: تنفيذ العقد يقلل من النزاعات الاجتماعية.
- 3- تعزيز العدالة الاجتماعية: تنفيذ العقد يعزز العدالة الاجتماعية.

الأثر القانوني

- 1- تعزيز سيادة القانون: تنفيذ العقد يعزز سيادة القانون.
- 2- تقنين العلاقات القانونية: تنفيذ العقد يقنن العلاقات القانونية بين الأطراف.
- 3- ضمان الحقوق القانونية: تنفيذ العقد يضمن الحقوق القانونية للأطراف الموقعة عليه.

أهمية موضوع البحث عن تنفيذ العقد تكمن في فهم المبادئ والقواعد التي تحكم تنفيذ العقد، وتطبيقها في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة موضوع البحث عن تنفيذ العقد يمكن أن تكمن في النقاط التالية:

مشاكل تنفيذ العقد

- 1- عدم وضوح الشروط والأحكام: يمكن أن يؤدي عدم وضوح الشروط والأحكام في العقد إلى نزاعات بين الأطراف.
- 2- عدم تنفيذ الالتزامات: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ الالتزامات العقدية إلى خسائر مالية أو ضرر بالسمعة.
- 3- النزاعات حول تفسير العقد: يمكن أن تنشأ نزاعات حول تفسير العقد، خاصة إذا كانت الشروط والأحكام غير واضحة.
- 4- صعوبة تنفيذ العقد في ظل الظروف المتغيرة: يمكن أن يصعب تنفيذ العقد في ظل الظروف المتغيرة، مثل التغيرات الاقتصادية أو السياسية.

مشاكل قانونية

- 1- عدم وجود تشريعات واضحة: يمكن أن يؤدي عدم وجود تشريعات واضحة حول تنفيذ العقد إلى نزاعات وعدم يقين.
- 2- صعوبة تطبيق القوانين: يمكن أن يصعب تطبيق القوانين المتعلقة بتنفيذ العقد، خاصة في ظل الظروف المتغيرة.
- 3- النزاعات حول الاختصاص القضائي: يمكن أن تنشأ نزاعات حول الاختصاص القضائي في حالة النزاعات المتعلقة بتنفيذ العقد.

مشاكل عملية

- 1- صعوبة تنفيذ العقد في الممارسة العملية: يمكن أن يصعب تنفيذ العقد في الممارسة العملية، خاصة إذا كانت الشروط والأحكام غير واضحة.
- 2- عدم كفاية الموارد: يمكن أن يؤدي عدم كفاية الموارد إلى صعوبة تنفيذ العقد.
- 3- النزاعات حول جودة الأداء: يمكن أن تنشأ نزاعات حول جودة الأداء في تنفيذ العقد.

مشاكل اقتصادية

- 1- الخسائر المالية: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى خسائر مالية كبيرة.
 - 2- تأثير على السمعة التجارية: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى ضرر بالسمعة التجارية.
 - 3- تأثير على العلاقات التجارية: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى تأثيرات سلبية على العلاقات التجارية.
- مشكلة موضوع البحث عن تنفيذ العقد يمكن أن تكمن في فهم المبادئ والقواعد التي تحكم تنفيذ العقد، وتطبيقها في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والعملية.

خطة البحث

ولتسليط الضوء على موضوع "أثر تنفيذ العقد على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والقانون المدني" فقد قسمت الموضوع على النحو الاتي المبحث الاول : تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في القانون وفيه مطلبين المطلوب الاول : العقد شريعة المتعاقدين وفي المطلب الثاني : التزام المتعاقدين بتنفيذ العقد بحسن نية وفي المبحث الثاني : تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في الفقه الاسلامي وفيه خمسة مطالب الاول : نقل الملك والثاني : نقل المنفعة والثالث :

ترتيب الدين في الذمة والمطلب الرابع : الالتزام بعمل والمطلب الخامس : التوثيق للديون والمبحث الثالث نتناول فيه : نظرية الظروف الطارئة وفيه ثلاثة المطلب الاول : معنى النظرية وشروط تحققها والثاني : آثار النظرية والمطلب الثالث : موقف الفقه الاسلامي من النظرية اضافة الى الخاتمة والنتائج والتوصيات وذلك على النحو الاتي :-

المبحث الاول

تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في القانون

تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في القانون يعني أن الأطراف الموقعة على العقد يجب أن يلتزموا بتنفيذ الشروط والالتزامات المحددة في العقد، وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

أهمية تنفيذ العقد

1- ضمان حقوق الأطراف: يمكن لتنفيذ العقد أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.

2- تعزيز الثقة: يمكن لتنفيذ العقد أن يعزز الثقة بين الأطراف الموقعة عليه.

3- تجنب النزاعات*: يمكن لتنفيذ العقد أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

شروط تنفيذ العقد

1- الالتزام بالشروط: يجب على الأطراف الموقعة على العقد الالتزام بالشروط المحددة فيه.

2- التنفيذ في الوقت المحدد: يجب على الأطراف الموقعة على العقد تنفيذ التزاماتهم في الوقت المحدد.

3- الجودة المطلوبة: يجب على الأطراف الموقعة على العقد تنفيذ التزاماتهم بالجودة المطلوبة.

عواقب عدم تنفيذ العقد

1- المسؤولية القانونية: يمكن أن يتحمل الطرف الذي لا ينفذ العقد المسؤولية القانونية.

نعم، هذا صحيح. عدم تنفيذ العقد يمكن أن يؤدي إلى عواقب قانونية خطيرة، ويمكن أن يتحمل الطرف الذي لا ينفذ العقد المسؤولية القانونية.

عواقب عدم تنفيذ العقد

أ- المسؤولية القانونية: يمكن أن يتحمل الطرف الذي لا ينفذ العقد المسؤولية القانونية، وقد يتعرض للتعويضات أو الغرامات.

ب- التعويضات: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به نتيجة عدم تنفيذ العقد.

ت- الغرامات: يمكن أن يفرض على الطرف الذي لا ينفذ العقد غرامات مالية كعقوبة على عدم التنفيذ.

ث- فسخ العقد: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى فسخ العقد، وقد يترتب على ذلك عواقب قانونية ومالية خطيرة.

أسباب المسؤولية القانونية

أ- عدم تنفيذ الالتزامات العقدية*: يمكن أن يتحمل الطرف المسؤولية القانونية إذا لم ينفذ التزاماته العقدية.

ب- الإخلال بالشروط العقدية*: يمكن أن يتحمل الطرف المسؤولية القانونية إذا أخل بالشروط العقدية.

ت- التقصير في التنفيذ*: يمكن أن يتحمل الطرف المسؤولية القانونية إذا قصر في تنفيذ التزاماته العقدية.

عواقب المسؤولية القانونية

أ- الخسائر المالية*: يمكن أن يتحمل الطرف المسؤول خسائر مالية كبيرة نتيجة المسؤولية القانونية.

ب- الضرر بالسمعة*: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى ضرر بالسمعة التجارية للطرف المسؤول.

ت- التأثير على العلاقات التجارية*: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى تأثيرات سلبية على العلاقات التجارية بين الأطراف.

المسؤولية القانونية هي أحد العواقب الرئيسية لعدم تنفيذ العقد، ويمكن أن يتحمل الطرف الذي لا ينفذ العقد المسؤولية القانونية وقد يتعرض للتعويضات أو الغرامات.

2- التعويضات*: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به.

نعم، هذا صحيح. التعويضات هي أحد العواقب الشائعة لعدم تنفيذ العقد، ويمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به.

أنواع التعويضات

أ- التعويضات المالية: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات المالية عن الأضرار المالية التي لحقت به.

ب- التعويضات عن الخسارة الفعلية: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الخسارة الفعلية التي لحقت به، مثل الخسارة المالية أو الضرر المادي.

ت- التعويضات عن الضرر المعنوي: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الضرر المعنوي الذي لحق به، مثل الضرر بالسمعة أو الضغط النفسي.

شروط المطالبة بالتعويضات

أ- وجود ضرر: يجب أن يكون هناك ضرر فعلي لحق بالطرف المتضرر.

ب- علاقة السببية: يجب أن يكون هناك علاقة سببية بين عدم تنفيذ العقد والضرر الذي لحق بالطرف المتضرر.

ت- خطأ من الطرف الآخر: يجب أن يكون هناك خطأ من الطرف الآخر في عدم تنفيذ العقد.

طرق تحديد قيمة التعويضات

أ- تقدير الخبراء: يمكن أن يلجأ الطرفان إلى خبراء لتحديد قيمة التعويضات.

ب- التحليل المالي: يمكن أن يتم تحليل الوضع المالي للطرف المتضرر لتحديد قيمة التعويضات.

ت- الاتفاق بين الأطراف: يمكن أن يتفق الأطراف على قيمة التعويضات.

التعويضات هي أحد العواقب الشائعة لعدم تنفيذ العقد، ويمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به.

3- إنهاء العقد*: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ العقد إلى إنهاء العقد.

آليات تنفيذ العقد

1- الرقابة والمتابعة: يمكن للأطراف الموقعة على العقد أن تقوم بالرقابة والمتابعة لضمان تنفيذ العقد.

2- التواصل الفعال: يمكن للأطراف الموقعة على العقد أن تقوم بالتواصل الفعال لضمان تنفيذ العقد.

3- اللجوء إلى القضاء*: يمكن للأطراف الموقعة على العقد أن تلجأ إلى القضاء في حالة النزاعات التي قد تنشأ.

تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في القانون يعزز الثقة بين الأطراف ويضمن حقوقهم، ويمكن أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

نتناول في هذا المبحث كيفية تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه ونتناول ذلك في مطلبين مستقلين نبحث في الأول تحديد مفهوم العقد شريعة المتعاقدين وفي الثاني نبحث في التزام المتعاقدين في تنفيذ العقد وفقاً لما يقتضيه مبدأ حسن النية وفيما يلي .

المطلب الاول

العقد شريعة المتعاقدين

بعد ان يخلص للعقد قوته الملزمة المتأثية من تمام ابرامه وتحديد مضمونه بتفسيره وتحديد نطاقه تأتي مرحلة جديدة فيها يكون العقد موضع التنفيذ ، فالقاضي يطبق العقد كما لو انه يطبق قانوناً لشأنية العقد القانونية في تنظيم العلاقات التعاقدية ما بين المتعاقدين ، بل انه قد ينسخ القانون في حدود النظام العام والاداب ، اذ تكون احكام القانون في هذا الميدان احكاماً تكميلية لارادة المتعاقدين (1) .

فاذا تولى المتعاقدان تنظيم العلاقة القانونية بارادتهما حتى في نطاق الاحكام التفصيلية سرى عليهما ما اراده لانه الاصيل واختفت الاحكام التكميلية لان البديل يتراجع بوجود الاصيل .

الا ان هذا الحكم ، العقد شريعة المتعاقدين ، ليس مطلقاً ، اذ ترد عليه استثناءات تتعلق بوجود اوجه شبه وواجه اختلاف بين القانون والعقد فواجه الشبه هي ان كلاً منهما ملزم ، كما يجوز ان يخرج على قانون او عرف ، كما يجوز حل العقد او الغاء القانون بالطريقة التي صنعها فيها فضلاً عن تفسير العقد كما القانون وفقاً لمقتضيات العدالة .

اما اوجه الاختلاف فلايجوز ان يخرج العقد على قانون يعد من النظام العام ، ويمكن ان يلغى القانون بقانون آخر مثله ولو كان معتبراً من النظام العام ، اما تفسير العقد فانه مسألة موضوعية اذ اخذنا بالارادة الباطنة ، في حين ان تفسير القانون مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة التمييز (2) .

وتأسيساً على ذلك فلا يجوز نقض العقد ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او لاسباب التي يقرها القانون . وتستقل ارادة احد الطرفين بنقض العقد او تعديله وفي الحدود التي يقرها القانون ، اذ لايمكن للقاضي ان يجري ذلك بحجة العدالة فالعدالة ان تكمل ارادة المتعاقدين لا ان تنسخها .

وعليه يجوز نقض العقد او تعديله بارادة واتفاق الطرفين عند التعاقد او عند النقص او التعديل .

اما نقض العقد او تعديله لاسباب يقرها القانون ، فهناك عقود ينص القانون على انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يستقل بالغاءها كالوكالة والوديعة وغيرها ، وقد ينص القانون على هذا الجواز في احوال استثنائية ولاعتبارات العدالة كما في تعديل الشرط الجزائي ومنح المدين نظرة الميسرة وجواز الرجوع في الهبة وغيرها (3) .

"العقد شريعة المتعاقدين" هو مبدأ قانوني يعني أن العقد يعتبر قانوناً خاصاً بين الأطراف الموقعة عليه، ويجب أن يتم تنفيذه وفقاً للشروط والالتزامات المحددة فيه.

¹ - د. عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، 1998، ص 17.

² - د. عبد الرزاق السنهوري ، المصدر اعلاه ، ص 18 .

³ - د. محمود جمال الدين زكي ، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1978

، ص 314 .

أهمية العقد كشرية

1- ضمان الحقوق: يمكن للعقد أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.

نعم، هذا صحيح. العقد يمكن أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه، حيث يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف، ويوفر آلية لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

أهمية ضمان الحقوق في العقد

أ- وضوح الالتزامات: يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح.

ب- حماية الحقوق: يمكن للعقد أن يحمي حقوق الأطراف الموقعة عليه.

ت- تقليل النزاعات: يمكن للعقد أن يقلل من النزاعات بين الأطراف، حيث يحدد العقد الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة حدوث نزاع.

كيفية ضمان الحقوق في العقد

أ- تحديد الالتزامات بشكل واضح: يجب تحديد الالتزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح في العقد.

ب- تحديد العقوبات*: يجب تحديد العقوبات التي ستطبق في حالة عدم تنفيذ الالتزامات العقدية.

ت- تحديد آلية حل النزاعات*: يجب تحديد آلية حل النزاعات في العقد، مثل التحكيم أو اللجوء إلى القضاء.

فوائد ضمان الحقوق في العقد

أ- زيادة الثقة: يمكن للعقد أن يزيد من الثقة بين الأطراف الموقعة عليه.

ب- تقليل المخاطر: يمكن للعقد أن يقلل من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية.

ت- ضمان الحقوق المالية*: يمكن للعقد أن يضمن الحقوق المالية للأطراف الموقعة عليه.

ضمان الحقوق في العقد هو أمر هام، حيث يمكن للعقد أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه، ويحدد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح.

2- تحديد الالتزامات: يمكن للعقد أن يحدد الالتزامات التي يجب على الأطراف تنفيذها.

نعم، هذا صحيح. العقد يمكن أن يحدد الالتزامات التي يجب على الأطراف تنفيذها، حيث يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح.

أهمية تحديد الالتزامات في العقد

أ- وضوح الالتزامات: يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح.

ب- تقليل النزاعات: يمكن لتحديد الالتزامات أن يقلل من النزاعات بين الأطراف.

ت- ضمان الحقوق: يمكن لتحديد الالتزامات أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة على العقد.

كيفية تحديد الالتزامات في العقد

أ- تحديد الالتزامات بشكل دقيق: يجب تحديد الالتزامات وواجبات كل طرف بشكل دقيق وواضح.

ب- تحديد المدة الزمنية*: يجب تحديد المدة الزمنية لتنفيذ الالتزامات.

ت- تحديد الشروط والأحكام*: يجب تحديد الشروط والأحكام التي تنطبق على الالتزامات.

أنواع الالتزامات التي يمكن تحديدها في العقد

أ- الالتزامات المالية: يمكن تحديد الالتزامات المالية، مثل دفع المبالغ المالية.

ب- الالتزامات غير المالية: يمكن تحديد الالتزامات غير المالية، مثل تقديم الخدمات أو تسليم البضائع.

ت- الالتزامات الزمنية: يمكن تحديد الالتزامات الزمنية، مثل تحديد مواعيد التسليم أو التنفيذ.

فوائد تحديد الالتزامات في العقد

أ- زيادة الثقة: يمكن لتحديد الالتزامات أن يزيد من الثقة بين الأطراف الموقعة على العقد.

ب- تقليل المخاطر: يمكن لتحديد الالتزامات أن يقلل من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية.

ت- ضمان الحقوق*: يمكن لتحديد الالتزامات أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة على العقد.

تحديد الالتزامات في العقد هو أمر هام، حيث يمكن للعقد أن يحدد الالتزامات التي يجب على الأطراف تنفيذها، ويضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.

3- تجنب النزاعات: يمكن للعقد أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

نعم، هذا صحيح. العقد يمكن أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف، حيث يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح.

كيفية يمكن للعقد أن يقلل من النزاعات

أ- وضوح الشروط والأحكام: يحدد العقد الشروط والأحكام بشكل واضح، مما يقلل من سوء الفهم.

ب- تحديد الالتزامات: يحدد العقد التزامات وواجبات كل طرف بشكل واضح، مما يقلل من النزاعات حول ما هو متوقع من كل طرف.

ت- تحديد آلية حل النزاعات: يمكن للعقد أن يحدد آلية حل النزاعات، مثل التحكيم أو اللجوء إلى القضاء، مما يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

فوائد تجنب النزاعات في العقد

أ- تقليل التكاليف: يمكن لتجنب النزاعات أن يقلل من التكاليف المرتبطة بالنقاضي.

ب- الحفاظ على العلاقات*: يمكن لتجنب النزاعات أن يحافظ على العلاقات بين الأطراف.

ت- زيادة الثقة: يمكن لتجنب النزاعات أن يزيد من الثقة بين الأطراف الموقعة على العقد.

أمثلة على كيفية تجنب النزاعات في العقد

أ- تحديد شروط الدفع: يمكن تحديد شروط الدفع بشكل واضح في العقد، مما يقلل من النزاعات حول الدفع.

ب- تحديد مواعيد التسليم: يمكن تحديد مواعيد التسليم بشكل واضح في العقد، مما يقلل من النزاعات حول التأخير في التسليم.

ت- تحديد آلية حل النزاعات*: يمكن تحديد آلية حل النزاعات في العقد، مما يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

تجنب النزاعات في العقد هو أمر هام، حيث يمكن للعقد أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف، ويضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.

مبادئ العقد كشرية

الرضا*: يجب أن يكون العقد ناتجاً عن رضا حقيقي من الأطراف الموقعة عليه.

الحرية*: يجب أن يكون الأطراف الموقعة على العقد أحراراً في تحديد شروط العقد.

الوضوح*: يجب أن يكون العقد واضحاً ومحدداً لضمان تنفيذ الشروط والالتزامات.

تطبيق العقد كشرية

تنفيذ العقد: يجب على الأطراف الموقعة على العقد تنفيذ الشروط والالتزامات المحددة فيه.

الالتزام بالقانون: يجب أن يتم تنفيذ العقد وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
حل النزاعات*: في حالة النزاعات، يمكن اللجوء إلى القضاء أو التحكيم لحلها.
فوائد العقد كشرية

ضمان الاستقرار: يمكن للعقد أن يضمن الاستقرار في العلاقات بين الأطراف.
تعزيز الثقة: يمكن للعقد أن يعزز الثقة بين الأطراف الموقعة عليه.
تجنب الالتباس: يمكن للعقد أن يقلل من الالتباس والغموض في العلاقات بين الأطراف.
العقد كشرية المتعاقدين يعزز الاستقرار والثقة بين الأطراف، ويمكن أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

المطلب الثاني

التزام المتعاقدين بتنفيذ العقد بحسن نية

عندما يلزم القاضي المتعاقدين بتنفيذ العقد يقتضي منهما ان ينفذه وفقاً لما اشتمل عليه واستناداً لما يوجبه حسن النية فيلزم البائع بتسليم العين المبيعة وملحقاتها التي تدخل ضمنها دون حاجة لذكرها في الزمان والمكان المتفق عليهما ، ويلتزم الناقل بنقل الاشخاص او الاشياء باصلاح الطرق واقصرها .

ليس واجب تنفيذ العقد بحسن نية واجباً مقصوداً على المدين وحده بل انه واجب عقدي عام يفرض على طرفي العقد ومهما تعدوا ، وهذا الواجب يسمى التزاماً بالتعاون⁽¹⁾ بمقتضاه ان يتعاون المتعاقدان على تنفيذ التزامهما ، ففي عقد الشركة واجب التعاون ما بين الشركاء في تنفيذ العقد والا اجاز القانون حل الشركة اذا اخل احد الشركاء بهذا الواجب⁽²⁾ .
وتقسم العقود بالنسبة الى مشتملاتها ، اذ يعرف الفقه الغربي العقود المسماة كل عقد باسمه فضلاً عن النظرية العامة للعقود والتي تسري احكامها على سائر العقود .

وطبقاً للنظرية العامة للعقد فانه ينشئ التزامات على جانبي المتعاقدين بان يقوم المدين بعمل او يمتنع عن القيام بعمل او ينقل حقاً عينياً للدائن ، فالبائع يلتزم مقابل المشتري بنقل ملكية المبيع وتسليمه اياه والامتناع عن التعرض له فضلاً عن ضمان الاستحقاق والعيوب الخفية⁽³⁾ .

الالتزام بتنفيذ العقد بحسن نية يعني أن الأطراف الموقعة على العقد يجب أن تتصرف بحسن نية وصدق عند تنفيذ الشروط والالتزامات المحددة في العقد.

أهمية حسن النية في تنفيذ العقد

تعزيز الثقة: يمكن لحسن النية أن يعزز الثقة بين الأطراف الموقعة على العقد.

تجنب النزاعات: يمكن لحسن النية أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

ضمان تنفيذ العقد: يمكن لحسن النية أن يضمن تنفيذ العقد وفقاً للشروط والالتزامات المحددة فيه.

مبادئ حسن النية في تنفيذ العقد

¹ - القاضي حسين عامر ، القوة الملزمة للعقد ، مطبعة مصر ، مصر ، 1949 ، ص 43 .

² - د. عبد الجبار ناجي الملا صالح ، حسن النية في تنفيذ العقود ، مطبعة اليرموك - بغداد ، 1974 .
ص 172 .

³ - د. سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني ، الالتزامات - نظرية العقد والارادة المنفردة ، مطبعة السلام ، مصر ، 1986 ، ص 508-509 .

الصدق*: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تتصرف بصدق وبدون خداع أو غش.

الولاء*: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تتصرف بولاء وبدون تعارض مصالح.

الالتزام*: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تلتزم بتنفيذ الشروط والالتزامات المحددة في العقد.

تطبيقات حسن النية في تنفيذ العقد

التواصل الفعال: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تقوم بالتواصل الفعال لضمان تنفيذ العقد.

المرونة*: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تكون مرنة في التعامل مع التحديات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العقد.

الاحترام*: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تتعامل مع بعضها البعض باحترام وبدون تعسف.

عواقب عدم حسن النية في تنفيذ العقد

النزاعات*: يمكن لعدم حسن النية أن يؤدي إلى نشوء نزاعات بين الأطراف الموقعة على العقد.

فقدان الثقة: يمكن لعدم حسن النية أن يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأطراف الموقعة على العقد.

الضرر*: يمكن لعدم حسن النية أن يؤدي إلى ضرر لأحد الأطراف الموقعة على العقد.

حسن النية في تنفيذ العقد يعزز الثقة والالتزام بين الأطراف، ويمكن أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

المبحث الثاني

تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في الفقه الإسلامي

يمكننا القول بأنه لا توجد نظرية عامة للعقد في الفقه الإسلامي تبين كيفية تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه ، لذلك

لا بد من استعراض العقود المعروفة في الفقه الإسلامي حتى نتعرف على كيفية تنفيذ المتعاقدين لالتزاماتهما .

تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه في الفقه الإسلامي يعني أن الأطراف الموقعة على العقد يجب أن تلتزم بالشروط

والالتزامات المحددة في العقد، وفقاً للمبادئ والقواعد الفقهية الإسلامية.

مبادئ تنفيذ العقد في الفقه الإسلامي

الوفاء بالعقد: يجب على الأطراف الموقعة على العقد الوفاء بالشروط والالتزامات المحددة فيه.

الصدق والأمانة: يجب على الأطراف الموقعة على العقد أن تتصرف بصدق وأمانة في تنفيذ العقد.

العدالة*: يجب أن يكون العقد عادلاً ومتوازناً بين الأطراف الموقعة عليه.

قواعد تنفيذ العقد في الفقه الإسلامي

العقد شريعة المتعاقدين: العقد يعتبر قانوناً خاصاً بين الأطراف الموقعة عليه، ويجب أن يتم تنفيذه وفقاً للشروط

والالتزامات المحددة فيه.

الرضا*: يجب أن يكون العقد ناتجاً عن رضا حقيقي من الأطراف الموقعة عليه.

الوضوح*: يجب أن يكون العقد واضحاً ومحدداً لضمان تنفيذ الشروط والالتزامات.

تطبيقات تنفيذ العقد في الفقه الإسلامي

البيع والشراء: يجب على الأطراف الموقعة على عقد البيع والشراء أن تلتزم بالشروط والالتزامات المحددة فيه، مثل

تسليم المبيع ودفع الثمن.

الإيجار*: يجب على الأطراف الموقعة على عقد الإيجار أن تلتزم بالشروط والالتزامات المحددة فيه، مثل تسليم

العين المؤجرة ودفع الأجرة.

الشراكة*: يجب على الأطراف الموقعة على عقد الشراكة أن تلتزم بالشروط والالتزامات المحددة فيه، مثل المشاركة في الأرباح والخسائر .

فوائد تنفيذ العقد في الفقه الإسلامي

تعزيز الثقة: يمكن لتنفيذ العقد وفقاً للمبادئ الفقهية الإسلامية أن يعزز الثقة بين الأطراف الموقعة عليه.

تجنب النزاعات: يمكن لتنفيذ العقد وفقاً للمبادئ الفقهية الإسلامية أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

ضمان الحقوق: يمكن لتنفيذ العقد وفقاً للمبادئ الفقهية الإسلامية أن يضمن حقوق الأطراف الموقعة عليه.

تنفيذ العقد وفقاً للمبادئ الفقهية الإسلامية يعزز الثقة والالتزام بين الأطراف، ويمكن أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ.

ويقسم الفقه الاسلامي العقود تقسيمات متعددة وسنقف على التقسيم الذي يركز على محل العقد ، ومحل العقد اما ان يكون عيناً او منفعة او ديناً او عملاً او توثيقاً او وكالة ، وعليه فاننا سنبحث في هذه العقود مبينين الموقف الفقهي الاسلامي على اختلاف المذاهب منها في المطالب الاتية .

المطلب الاول

نقل الملك

ينتقل الملك بالعقد في الحال اي بمجرد صدور العقد فلا يتأخر انتقال الملك الى وقت اخر كما لحين القبض ولا فرق في ذلك سواء اكان المحل عقاراً ام منقول ، وهذا في عقود المعاوضات كما في البيع والصلح والقسمة . ويذهب الكاساني في بدائع الصنائع الى ان العقد ذاته ينقل الملك وهذا خلافاً للفقه اللاتيني اذ العقد ينشيء التزام بنقل الملكية (1) .

اما في الهبة فلا ينفذ العقد ولا ينتقل الملك الا بالقبض ويجب ان يكون القبض باذن الواهب لان القبض في الهبة يشبه الركن وان لم يكن ركناً ، ولا بد من ان يتم القبض في حياة كل من الواهب والموهوب له وان كان في المسألة خلاف ، فلو مات الواهب او مات الموهوب له قبل القبض بطلت الهبة وهذا في مذهب الحنفية والشافعية والمالكية . اما زوائد المبيع التي تحصل بعد العقد وقبل القبض فتكون حقاً للمشتري فيملكها مع المبيع واختلقت الحنفية والشافعية في تأصيل ملكية المشتري لهذه الزوائد . قال الحنفية ان المشتري يملكها بالبيع لانه يملك الاصل بالبيع فملك التبع به وتعتبر مبيعة مع المبيع (2) . وقال الشافعية لا تدخل في البيع وليست بمبيعة اصلاً ، وانما يملكها بملك الاصل وهو المبيع زمن ملك الاصل ملك التبع . اما الحنفية فيملكون المشتري الزوائد بموجب تصرف قانوني هو العقد ، اما الشافعية فيملكونها اياه بموجب واقعة مادية هي تولد الزوائد من الاصل او تبعيتها له .

ويترتب على ذلك ان الزوائد عند الحنفية تعتبر جزءاً من المبيع يجري عليها حكمه ولها حصة من الثمن ، اما عند الشافعية فهي مستقلة عن المبيع لا يجري عليها حكمه ولا حصة لها من الثمن .

اما في حالة افلاس البائع او المشتري فقد فرق الفقهاء بين حالة تسليم المبيع من عدمه ، ولما كانت ملكية المبيع تنتقل الى المشتري بالعقد ، فاذا افلس قبل ان يوفي للبائع الثمن بقي المبيع على ملكه بالرغم من الافلاس ، ولكن اذا كان

¹ - الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الخامس ، ص 243 .

² - الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الخامس ، ص 256 .

البائع لم يسلم المبيع الى المشتري ، فله حق حبسه حتى يستوفي الثمن كاملاً ، او ان يبيع القاضي المبيع ويستوفي البائع منه الثمن ، وان فضل شيء من الثمن كان لغرماء المشتري او البائع حسب مقتضى الحال (1) .

ويملك المشتري التصرف بالمبيع بمجرد البيع ودون القبض وهذا هو مذهب مالك الا انهم استثنوا الطعام ففيه خلاف لرويته (2) . اما عند الشافعية والحنابلة فلا يجوز للمشتري ان يتصرف في المبيع قبل قبضه سواء كان منقولاً او عقاراً (3) . اما عند الحنابلة فلا يجوز للمشتري التصرف في المنقول قبل قبضه ، اذ يجوز ان يتلف قبل القبض فيبطل البيع لذلك ويؤدي الى الضرر بالمشتري الجديد . ولكن يجوز للمشتري ان يهب المنقول قبل قبضه او ان يقرضه او يرهنه لغير البائع ، اما اذا كان المبيع غير المقبوض عقاراً جاز للمشتري التصرف فيه بالبيع او الهبة لان هلاك العقار غير محتمل (4) .

نعم، هذا صحيح. في الفقه الإسلامي، يُعتبر العقد هو الأساس لنقل الملكية، ولا يتطلب الأمر انتظاراً لوقت آخر مثل القبض أو التسليم. بمجرد صدور العقد، ينتقل الملك إلى المشتري أو المتصرف، سواء كان المحل عقاراً أو منقولاً. شروط نقل الملكية بالعقد

- 1- صحة العقد: يجب أن يكون العقد صحيحاً وفقاً للشروط الفقهية، مثل الرضا والاهلية والمحل والسبب.
 - 2- نوع العقد: ينطبق هذا المبدأ على عقود المعاوضات مثل البيع والصلح والقسمة.
 - 3- الملكية القابلة للنقل: يجب أن يكون المحل قابلاً للنقل، مثل العقارات والمنقولات.
- أمثلة على نقل الملكية بالعقد

- 1- البيع: عند إبرام عقد البيع، ينتقل الملك من البائع إلى المشتري بمجرد صدور العقد.
 - 2- الصلح: عند إبرام عقد الصلح، ينتقل الملك من طرف إلى آخر بمجرد صدور العقد.
 - 3- القسمة: عند إبرام عقد القسمة، ينتقل الملك من الشركاء إلى كل طرف بمجرد صدور العقد.
- أهمية نقل الملكية بالعقد

- 1- ضمان الحقوق: ينقل العقد الملكية بشكل واضح ومحدد، مما يضمن حقوق الأطراف.
 - 2- تجنب النزاعات: يمكن لنقل الملكية بالعقد أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.
 - 3- الوضوح*: ينقل العقد الملكية بشكل فوري وواضح، مما يقلل من الغموض والالتباس.
- نقل الملكية بالعقد هو مبدأ فقهي مهم يضمن حقوق الأطراف ويسهم في تجنب النزاعات.

المطلب الثاني

نقل المنفعة

يعتبر الفقه الاسلامي المنفعة في المال اقرب الى ان تكون حقاً عينياً سواء في ذلك حق المنتفع او حق المستأجر خلافاً للفقه الغربي الذي يعتبر المنفعة اما حقاً عينياً كحق الانتفاع او حقاً شخصياً كحق المستأجر ، وعليه فان امكان التعامل في حق المنفعة يختلف في الفقه الاسلامي منه في الفقه الغربي ، فالفقه الاسلامي يعتبر التعامل في المنفعة

¹ - د. عبد الرزاق السنهوري ، المصدر السابق ، ص 60 .

² - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ص 135 .

³ - الشافعي ، الام ، الجزء 2 ، ص 180 .

⁴ - ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى ، الجزء الرابع ، ص 74-75 .

باعتبارها شيئاً يتجدد لحظة فلحظة وهو غير جائز في أصل القياس وإنما على وجه الاستحسان⁽¹⁾. أما في الفقه الغربي فإن التعامل في حق المنفعة صحيح سواء اعتبرت حق عيني أو حق شخصي ولو كانت امولاً مستقبلية ، إذ التعامل في الشيء المستقبل صحيح . وتختلف المنافع باختلاف الأعيان المنتفع بها ، فمنفعة الدار غير منفعة الأرض الزراعية أو منفعة الزرع أو الشجر ، وهذه المنافع يرد عليها العقد فينقلها من المالك إلى المنتفع ، ويستوفي المنتفع المنفعة وقد أصبح مالكا لها بحسب طبيعة العين وما أعدت له ، وقد يستوفيها بنفسه أو بواسطة غيره كالمستأجر والمستعير ، فإن كانت داراً فله أن يسكنها وحده أو أن يؤجرها أو يعيرها إلى غيره⁽²⁾ . ويجب على المالك أن يضمن سلامة المستأجر من حدوث عيب يخل بالانتفاع لأن الإجارة بيع منفعة والمنافع تحدث شيئاً فشيئاً وكل جزء من أجزاء المنافع معقود عليه ابتداءً ، كما لا يجوز للمالك أن يتصرف في العين المنتفع بها ، إذ يكون التصرف موقوفاً لمصلحة صاحب حق المنفعة ، ويلتزم المنتفع برد العين بعد استيفاء المنفعة ، والعين المنتفع بها أمانة في يد المنتفع ، فإذا هلكت بغير تعد منه أو تقصير فلا يضمن وهلاكها على المالك⁽³⁾ . والمنفعة ليست مالاً متقوماً في ذاته فلا يجب التعويض عنها ، ولا تقوم المنفعة إلا بعقد الإيجار وعندئذ تستحق الإجارة عن المنفعة لا بحكم الضمان ولكن بحكم العقد الذي قوماها . ويترتب على كون المنفعة بغير عوض نتائج مهمة ، إذ تكون شخصية للمنتفع فلا يجوز له النزول عنها لغيره ولا إعارتها ولا رهنها خلافاً للمنفعة بعوض ، وتكون المنفعة غير قابلة للانتقاض ولو كانت لها مدة محددة وعليه يجوز للمالك أن يسترد العين المنتفع بها من تحت يد المنتفع حتى قبل انقضاء المدة ، كما نفقة رد العين المنتفع بها ومؤونة الرد على المنتفع عند الخلوص خلافاً للمنفعة بعوض فتكون نفقة الرد على المالك .

نعم، هذا صحيح. في الفقه الإسلامي، تُعتبر المنفعة في المال أقرب إلى أن تكون حقاً عينياً، سواء في ذلك حق المنتفع أو حق المستأجر. هذا يختلف عن الفقه الغربي الذي يعتبر المنفعة إما حقاً عينياً كحق الانتفاع أو حقاً شخصياً كحق المستأجر.

تعريف المنفعة في الفقه الإسلامي

- المنفعة هي الاستفادة من الشيء دون استهلاكه: يمكن أن تكون المنفعة في العقارات مثل الإيجار، أو في المنقولات مثل استئجار السيارات.

- المنفعة تتجدد لحظة فلحظة: المنفعة ليست ثابتة، بل تتجدد مع مرور الوقت.

التعامل في حق المنفعة في الفقه الإسلامي

أ- الاستحسان*: يُعتبر التعامل في حق المنفعة جائزاً على وجه الاستحسان، وليس في أصل القياس.

ب- الجواز بشرط عدم الغرر: يُشترط في التعامل في حق المنفعة ألا يكون هناك غرر أو جهالة في المنفعة أو المدة أو الأجرة.

الاختلاف بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي

1- النظر إلى المنفعة: في الفقه الإسلامي، تُعتبر المنفعة حقاً عينياً، بينما في الفقه الغربي، تُعتبر المنفعة إما حقاً عينياً أو حقاً شخصياً.

¹- الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، ص 173-174 .

²- الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، ص 201 .

³- د. السنهوري ، المصدر السابق ، ص 72-73 .

2- التعامل في المنفعة: يختلف التعامل في المنفعة بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي، حيث يُعتبر في الفقه الإسلامي جائزاً على وجه الاستحسان.

أهمية فهم المنفعة في الفقه الإسلامي

1- ضمان الحقوق: فهم المنفعة في الفقه الإسلامي يساعد على ضمان حقوق الأطراف في التعامل في المنفعة.

2- تجنب النزاعات: يمكن لفهم المنفعة في الفقه الإسلامي أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

3- التطبيق العملي: يساعد فهم المنفعة في الفقه الإسلامي على التطبيق العملي للتعامل في المنفعة في الحياة اليومية.

المطلب الثالث

ترتيب الدين في الذمة

يرتب العقد دين في الذمة كضمن المبيع أو اجرة العين المؤجرة ، ويقصد بالدين في الفقه الاسلامي هو التزام محله مبلغ من النقود أو جملة من الاشياء المثلية ، وبقابل الالتزام بالدين في الفقه الاسلامي الالتزام بالعين في الفقه الغربي ، وان التمييز بين الدين والدين في الفقه الاسلامي يختلف عن التمييز بين الحق الشخصي والحق العيني في الفقه الغربي ، فالدين ليس كل الحق الشخصي وانما صورة من صوره ، والدين تستغرق الحق العيني وتضم بعضاً من الحق الشخصي هو الالتزام بالعين ، ويلاحظ ان الدين في الفقه الاسلامي اضيق من الحق الشخصي في الفقه الغربي (1) .

ويرتب العقد ثمن المبيع ديناً في ذمة المشتري اذا كان الثمن نقود أو اشياء مثلية والذي يترتب هو عقد البيع ، فالبيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تعجيله فانه يترتب في ذمة المشتري ديناً واجب الاداء في الحال ، اما اذا اتفق على تأجيله أو تقسيطه رتب البيع في ذمة المشتري ديناً مؤجلاً أو مقسطاً حسب مقتضى الحال (2) .

اما الاجرة في عقد الايجار فقد تكون نقوداً أو من المثليات وعندها تكون ديناً في ذمة المستأجر ترتب عن عقد الايجار ، ومتى انعقد الايجار صحيحاً كانت الاجرة ديناً في ذمة المستأجر للمؤجر وعليه يصح تأجيلها أو تعجيلها أو تقسيطها .

نعم، هذا صحيح. في عقد الإيجار، يمكن أن تكون الأجرة نقوداً أو من المثليات، وعندها تكون ديناً في ذمة المستأجر للمؤجر. متى انعقد الإيجار صحيحاً، كانت الأجرة ديناً في ذمة المستأجر، ويمكن تأجيلها أو تعجيلها أو تقسيطها.

شروط صحة الأجرة في عقد الإيجار

1- الرضا*: يجب أن يكون العقد ناتجاً عن رضا حقيقي من الطرفين.

2- التحديد*: يجب أن تكون الأجرة محددة ومعلومة.

3- الجواز*: يجب أن تكون الأجرة جائزة ومباحة شرعاً.

أحكام الأجرة في عقد الإيجار

1- الدين في الذمة: الأجرة تكون ديناً في ذمة المستأجر للمؤجر.

2- التأجيل أو التعجيل أو التقسيط: يمكن تأجيل الأجرة أو تعجيلها أو تقسيطها، وفقاً لاتفاق الطرفين.

3- الالتزام بالدفع: يجب على المستأجر الالتزام بدفع الأجرة في الوقت المحدد.

أهمية تحديد الأجرة في عقد الإيجار

¹ - السنهوري ، المصدر السابق ، ص 78 .

² - د. محمود جمال الدين زكي ، المصدر السابق ، ص 315 .

- 1- ضمان الحقوق: تحديد الأجرة يساعد على ضمان حقوق الطرفين.
 - 2- تجنب النزاعات: يمكن لتحديد الأجرة أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين.
 - 3- الوضوح*: تحديد الأجرة يضمن الوضوح في العقد ويساعد على تجنب الالتباس.
- الأجرة في عقد الإيجار تكون ديناً في ذمة المستأجر، ويمكن تأجيلها أو تعجيلها أو تقسيطها وفقاً لاتفاق الطرفين.
- وفي عقد القرض إذا تم القرض صحيحاً رتب في ذمة المقرض ديناً برد مثل المال المقرض وهو اما ان يكون من المثليات او النقود ، ويجب على المقرض رده عند طلب المقرض ويمكن للقاضي ان يمهّل المقرض نظرة الى ميسرة .
- نعم، هذا صحيح. في عقد القرض، إذا تم القرض صحيحاً، رتب في ذمة المقرض ديناً برد مثل المال المقرض، سواء كان من المثليات أو النقود. يجب على المقرض رده عند طلب المقرض، ويمكن للقاضي أن يمهّل المقرض نظرة إلى ميسرة إذا كان المقرض في ضائقة مالية.
- شروط صحة القرض

- 1- الرضا*: يجب أن يكون العقد ناتجاً عن رضا حقيقي من الطرفين.
 - 2- التحديد*: يجب أن يكون المال المقرض محدداً ومعلومًا.
 - 3- الجواز*: يجب أن يكون المال المقرض جائزاً ومباحاً شرعاً.
- أحكام القرض

- 1- الالتزام بالرد: يجب على المقرض الالتزام برد المال المقرض عند طلب المقرض.
 - 2- النظر إلى ميسرة: يمكن للقاضي أن يمهّل المقرض نظرة إلى ميسرة إذا كان المقرض في ضائقة مالية.
 - 3- رد المثل: يجب على المقرض رد مثل المال المقرض، سواء كان من المثليات أو النقود.
- أهمية الالتزام بقواعد القرض

- 1- ضمان الحقوق: الالتزام بقواعد القرض يساعد على ضمان حقوق الطرفين.
 - 2- تجنب النزاعات: يمكن للالتزام بقواعد القرض أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين.
 - 3- تعزيز الثقة: الالتزام بقواعد القرض يعزز الثقة بين الأفراد والمجتمع.
- القرض هو عقد يرتب ديناً في ذمة المقرض برد مثل المال المقرض، ويجب على المقرض الالتزام برد المال المقرض عند طلب المقرض.

وفيما يتعلق بالضمان فالفقه الاسلامي يقرر الضمان عن طريق فسخ البيع او الايجار والرجوع على البائع بالثمن او الرجوع على المستأجر بالاجرة ، والتزام البائع والمستأجر برد الثمن او الاجرة بسبب فسخ العقد الذي اوجب الضمان⁽¹⁾.

نعم، هذا صحيح. في الفقه الإسلامي، يُعتبر الدين في الذمة التزاماً محله مبلغ من النقود أو جملة من الأشياء المثلية، مثل ثمن المبيع أو أجرة العين المؤجرة.

تعريف الدين في الفقه الإسلامي

- 1- الالتزام بمبلغ من النقود أو الأشياء المثلية: الدين هو التزام محدد بمبلغ من النقود أو جملة من الأشياء المثلية.

¹ - د. عصمت عبد المجيد بكر ، نظرية العقد في الفقه الاسلامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت

2- التمييز بين الدين والعين: يُميز الفقه الإسلامي بين الدين والعين، حيث أن الدين هو التزام بمبلغ من النقود أو الأشياء المثلثة، بينما العين هي الشيء المحدد والمعين.

مقارنة بين الدين في الفقه الإسلامي والحق الشخصي في الفقه الغربي

- 1- الدين ليس كل الحق الشخصي: الدين هو صورة من صور الحق الشخصي، وليس كل الحق الشخصي ديناً.
 - 2- العين تستغرق الحق العيني وتضم بعضاً من الحق الشخصي: العين في الفقه الإسلامي تستغرق الحق العيني وتضم بعضاً من الحق الشخصي، وهو الالتزام بالعين.
- أهمية التمييز بين الدين والعين في الفقه الإسلامي

- 1- ضمان الحقوق: التمييز بين الدين والعين يساعد على ضمان حقوق الأطراف في المعاملات المالية.
 - 2- تجنب النزاعات: يمكن للتمييز بين الدين والعين أن يقلل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.
 - 3- التطبيق العملي: يساعد التمييز بين الدين والعين على التطبيق العملي للمعاملات المالية في الحياة اليومية.
- الاختلاف بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي

- التعريف*: يختلف تعريف الدين في الفقه الإسلامي عن تعريف الحق الشخصي في الفقه الغربي.

- التمييز: يختلف التمييز بين الدين والعين في الفقه الإسلامي عن التمييز بين الحق الشخصي والحق العيني في الفقه الغربي. الدين في الفقه الإسلامي هو التزام محدد بمبلغ من النقود أو جملة من الأشياء المثلثة، ويختلف عن الحق الشخصي في الفقه الغربي.

المطلب الرابع

الالتزام بعمل

يترتب على تنفيذ العقد الالتزام بالقيام بعمل وقد يكون هذا العمل عملاً معيناً أو القيام بتسليم شيء أو الحفظ أو تنفيذ الوكالة وتنفيذ عمل معين قد يكون أداء خدمة أو القيام بأي نوع من الأعمال ، كما في المزارعة ، إذ يلتزم المزارع بزراعة الأرض ويقسم المحصول بينه وبين صاحب الأرض وفقاً لما اتفقا عليه ، فإذا قصر المزارع في قيامه بالعمل ونتج عنه هلاك الزرع وجب عليه الضمان وكذا الحال إذا ترك حفظ الزرع .

ويلتزم المتعاقد بالقيام بعمل عند تسليم البائع للمبيع إلى المشتري كما يلتزم المؤجر بتسليم العين المؤجرة إلى المستأجر للانتفاع بها ويلتزم بردها بعد الانتفاع بها ، ويشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرزاً غير مشغول بحق البائع ، فإذا كان المبيع دار مشغولة فلا يصح التسليم إلا إذا أفرغت الدار من شأغلها ، ويجبر البائع على التفريغ والتسليم إذا دفع المشتري الثمن (1).

نعم، هذا صحيح. الالتزام بعمل هو التزام قانوني يترتب على تنفيذ العقد، ويمكن أن يكون هذا العمل عملاً معيناً أو القيام بتسليم شيء أو الحفظ أو تنفيذ الوكالة.

أنواع الالتزام بعمل

- 1- القيام بعمل معين: يمكن أن يكون الالتزام بعمل معين، مثل تنفيذ مشروع بناء أو تقديم خدمة معينة.
- 2- تسليم شيء: يمكن أن يكون الالتزام بتسليم شيء، مثل تسليم بضاعة أو منتج معين.
- 3- الحفظ: يمكن أن يكون الالتزام بالحفظ، مثل حفظ الأموال أو المستندات.

¹- د. السنهوري ، المصدر السابق ، ص 84 .

4- تنفيذ الوكالة: يمكن أن يكون الالتزام بتنفيذ الوكالة، مثل تنفيذ الأعمال التي وكل بها الشخص. شروط الالتزام بعمل

1- الوضوح*: يجب أن يكون الالتزام بعمل واضحاً ومحددًا.

2- القدرة*: يجب أن يكون الملتزم قادراً على تنفيذ الالتزام.

3- الالتزام بالتنفيذ*: يجب على الملتزم تنفيذ الالتزام وفقاً للشروط المتفق عليها.

عواقب عدم الالتزام بعمل

1- المسؤولية*: يمكن أن يتحمل الملتزم المسؤولية عن عدم تنفيذ الالتزام.

2- التعويض*: يمكن أن يطالب الطرف المتضرر بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به.

3- إنهاء العقد*: يمكن أن يؤدي عدم الالتزام بعمل إلى إنهاء العقد.

الالتزام بعمل هو التزام قانوني يترتب على تنفيذ العقد، ويمكن أن يكون هذا العمل عملاً معيناً أو القيام بتسليم شيء أو الحفظ أو تنفيذ الوكالة. يجب على الملتزم تنفيذ الالتزام وفقاً للشروط المتفق عليها.

كما يلتزم العاقد بحفظ العين سواء كان العقد ودیعة أو عارية أو إيجار أو رهن أو غيرها من العقود التي توجب الحفظ ، اذ يجب على المستأجر المحافظة على المأجور .

نعم، هذا صحيح. يلتزم العاقد بحفظ العين سواء كان العقد ودیعة أو عارية أو إيجار أو رهن أو غيرها من العقود التي توجب الحفظ. يجب على المستأجر المحافظة على المأجور ورده إلى المؤجر في حالة انتهاء العقد.

أمثلة على عقود توجب الحفظ

1- الوديعة: يجب على المودع لديه حفظ الوديعة والمحافظة عليها.

2- العارية: يجب على المستعير حفظ العارية والمحافظة عليها.

3- الإيجار: يجب على المستأجر المحافظة على المأجور ورده إلى المؤجر في حالة انتهاء العقد.

4- الرهن: يجب على المرتهن حفظ الشيء المرهون والمحافظة عليه.

شروط الحفظ

1- العناية*: يجب على العاقد أن يبذل العناية اللازمة لحفظ العين.

2- التحفظ من الأضرار*: يجب على العاقد أن يتحفظ من الأضرار التي قد تلحق بالعين.

3- الرد*: يجب على العاقد رد العين إلى صاحبها في حالة انتهاء العقد.

عواقب عدم الحفظ

1- المسؤولية*: يمكن أن يتحمل العاقد المسؤولية عن عدم حفظ العين.

2- التعويض*: يمكن أن يطالب صاحب العين بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها.

3- الضرر*: يمكن أن يلحق الضرر بالعين إذا لم يتم حفظها بشكل صحيح.

الحفظ هو التزام قانوني يترتب على بعض العقود، ويجب على العاقد أن يبذل العناية اللازمة لحفظ العين وردها إلى صاحبها في حالة انتهاء العقد. اما تنفيذ الوكالة فيلزم الوكيل في عقد الوكالة بان يقوم بالتصرف لحساب الموكل ويشترط لصحة الوكالة ان يكون الموكل مما يملك التصرف بنفسه وفيما وكل به ، والمال في الوكيل امانة فاذا ضاع او هلك بدون تعديه او تقصير فتبعة هلاكه على الموكل ، واذا قبض الوكيل الثمن كان في يده امانة فلا يضمنه اذا هلك الا اذا كان بتعد منه او تقصير .

نعم، هذا صحيح. في عقد الوكالة، يلتزم الوكيل بتنفيذ الوكالة وفقاً للشروط المتفق عليها، ويجب أن يقوم بالتصرف لحساب الموكل. يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه وفيما وكل به. شروط صحة الوكالة

- 1- أهلية الموكل: يجب أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه.
- 2- تحديد الوكالة: يجب أن تكون الوكالة محددة ومعلومة.
- 3- التصرف لحساب الموكل: يجب على الوكيل أن يقوم بالتصرف لحساب الموكل.

مسؤولية الوكيل

- 1- الأمانة: المال في يد الوكيل أمانة، فإذا ضاع أو هلك بدون تعديه أو تقصير، فتبعية هلاكه على الموكل.
 - 2- الضمان*: إذا قبض الوكيل الثمن، كان في يده أمانة، فلا يضمنه إذا هلك إلا إذا كان بتعد منه أو تقصير.
- #### التزامات الوكيل

- 1- القيام بالوكالة: يجب على الوكيل أن يقوم بالتصرفات التي وكل بها وفقاً للشروط المتفق عليها.
- 2- المحافظة على المال*: يجب على الوكيل أن يحافظ على المال الموكل به.
- 3- الالتزام بالشروط*: يجب على الوكيل أن يلتزم بالشروط المتفق عليها في عقد الوكالة.

عواقب عدم تنفيذ الوكالة

- 1- المسؤولية*: يمكن أن يتحمل الوكيل المسؤولية عن عدم تنفيذ الوكالة.
 - 2- التعويض*: يمكن أن يطالب الموكل بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به.
 - 3- فسخ الوكالة*: يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ الوكالة إلى فسخ عقد الوكالة.
- الوكالة هي عقد يلتزم بموجبه الوكيل بتنفيذ التصرفات التي وكل بها لحساب الموكل، ويجب على الوكيل أن يلتزم بالشروط المتفق عليها في العقد.

المطلب الخامس

التوثيق للديون

ان تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه مبدأ حسن النية قد يكون العقد لتوثيق الدين ، وعقود التوثيق هي الكفالة والحالة والرهن وبيع الوفاء .

نعم، هذا صحيح. تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه مبدأ حسن النية قد يكون العقد لتوثيق الدين، وعقود التوثيق هي الكفالة والحالة والرهن وبيع الوفاء.

أنواع عقود التوثيق

- 1- الكفالة: هي عقد يلتزم بموجبه الكفيل بالوفاء بالتزام المدين إذا لم يقم به.
- 2- الحالة: هي عقد يتم بموجبه نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.
- 3- الرهن: هو عقد يتم بموجبه تقديم شيء كضمان لوفاء الدين.
- 4- بيع الوفاء: هو عقد بيع يتم بموجبه بيع شيء معين بشرط أن يعود البائع إلى ملكية الشيء إذا قام بسداد الثمن.

أهمية عقود التوثيق

- 1- ضمان الحقوق: عقود التوثيق تضمن حقوق الدائنين وتوفر لهم ضماناً لاسترداد ديونهم.
- 2- تعزيز الثقة: عقود التوثيق تعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية.

3- تسهيل التعاملات المالية: عقود التوثيق تسهل التعاملات المالية وتوفر آلية لضمان الوفاء بالالتزامات.

شروط صحة عقود التوثيق

1- الرضا*: يجب أن يكون العقد ناتجاً عن رضا حقيقي من الأطراف.

2- التحديد*: يجب أن يكون العقد محدداً ومعلومًا.

3- الجواز*: يجب أن يكون العقد جائزاً ومباحاً شرعاً.

عقود التوثيق تلعب دوراً هاماً في ضمان الحقوق وتعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية، وتشمل الكفالة والحالة والرهن وبيع الوفاء.

والوكفالة هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل للمطالبة بالدين او العين ، وتصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً او مجهولاً ، في حين انها تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة والذي لا يسقط الا بالاداء او البراء ، في حين لا تصح الكفالة بالدين غير الصحيح الا دين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي او بحكم القاضي .

نعم، هذا صحيح. الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل للمطالبة بالدين أو العين، وتصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً. ومع ذلك، فإن الكفالة بالدين لها شروط محددة.

شروط صحة الكفالة بالدين

1- الدين الصحيح*: يجب أن يكون الدين صحيحاً وثابتاً في الذمة.

2- عدم سقوط الدين*: يجب أن لا يسقط الدين إلا بالاداء أو الإبراء.

3- الكفالة بدين النفقة*: تصح الكفالة بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بحكم القاضي، حتى لو كان الدين غير صحيح.

أنواع الكفالة

1- الكفالة بالمال: تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً.

2- الكفالة بالدين*: تصح الكفالة بالدين الصحيح الثابت في الذمة.

أهمية الكفالة

1- ضمان الحقوق: الكفالة تضمن حقوق الدائنين وتوفر لهم ضماناً لاسترداد ديونهم.

2- تعزيز الثقة: الكفالة تعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية.

3- تسهيل التعاملات المالية: الكفالة تسهل التعاملات المالية وتوفر آلية لضمان الوفاء بالالتزامات.

الكفالة هي عقد يلتزم بموجبه الكفيل بالوفاء بالتزام المدين إذا لم يقم به، وتصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً، ولها شروط محددة في حالة الكفالة بالدين.

ويكون عقد توثيق الديون في الحالة ايضاً ، اذ يذهب الحنفية الى ان الكفالة هي ضم ذمة المحال عليه الى ذمة المدين ، وتنقل المطالبة من المدين الى المحال عليه ، فالدين الاصلي ينقضي ويحل محله دين جديد في ذمة المحال عليه وتكون الحالة تجديداً بتغيير المدين ، اما الحنابلة والشافعية والمالكية فحالة الدين لا تكون الا اذا المدين دائناً للمحال عليه في الوقت نفسه . فالحالة اما تجديد للدين بتغيير المدين او كفالة محضة (1) .

¹ - لمزيد من التفصيل حول اراء المذاهب الاربعة انظر د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في القانون

المدني ، الجزء 3، ص 240.

ويعد الرهن من عقود توثيق الديون وفيها يجعل المال محبوساً في يد المرتهن بدين له يمكن استيفاءه من المال المرهون ، وبشترط في المال المرهون ان يكون مالاً موجوداً متقوماً مقدور التسليم ، كما يشترط في الدين المضمون ان يكون ثابتاً في الذمة .

نعم، هذا صحيح. الرهن هو عقد من عقود توثيق الديون، حيث يجعل المال محبوساً في يد المرتهن بدين له يمكن استيفاءه من المال المرهون.

شروط صحة الرهن

1- المال المرهون*: يجب أن يكون المال المرهون مالاً موجوداً، متقوماً (أي له قيمة)، ومقدور التسليم.

2- الدين المضمون*: يجب أن يكون الدين المضمون ثابتاً في الذمة.

أهمية الرهن

1- ضمان الحقوق: الرهن يضمن حقوق الدائنين ويوفر لهم ضماناً لاسترداد ديونهم.

2- تعزيز الثقة: الرهن يعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية.

3- تسهيل التعاملات المالية: الرهن يسهل التعاملات المالية ويوفر آلية لضمان الوفاء بالالتزامات.

أنواع الرهن

1- الرهن الحيازي: هو الرهن الذي يتم فيه تسليم المال المرهون إلى المرتهن.

2- الرهن غير الحيازي: هو الرهن الذي لا يتم فيه تسليم المال المرهون إلى المرتهن.

عواقب عدم سداد الدين المرهون

1- الاستيفاء من المال المرهون*: يمكن للمرتهن استيفاء دينه من المال المرهون إذا لم يقم المدين بسداد الدين.

2- البيع الجبري*: يمكن للمرتهن بيع المال المرهون بشكل جبري إذا لم يقم المدين بسداد الدين.

الرهن هو عقد يضمن حقوق الدائنين ويوفر لهم ضماناً لاسترداد ديونهم، ويشترط في المال المرهون أن يكون مالاً موجوداً متقوماً مقدور التسليم، كما يشترط في الدين المضمون أن يكون ثابتاً في الذمة.

اما بيع الوفاء فهو من انواع عقد الرهن التي اوجدت لتوثيق الدين ، ويقصد ببيع الوفاء انه عقد توثيقي في صورة بيع على اساس احتفاظ الطرفين بحق التراد في العوضين ان يشترط البائع على المشتري متى ما رد اليه الثمن امكنه استرجاع المبيع ، ويكون البائع وفاء هو الراهن والمشتري هو المرتهن ، فهو عقد مزيج من بيع ورهن ولكن احكام الرهن فيه هي الغالبة (1) .

المبحث الثالث

نظرية الظروف الطارئة

يكتسب العقد قوته الملزمة ويكون لازماً تنفيذه ، الا ان تنفيذ العقد وفقاً لما اتفق عليه المتعاقدان قد تعترضه ظروف طارئة تجعل امر تنفيذه عسيراً ان لم يكن مستحيلاً ، فيلجأ القاضي الى اعادة النظر في العقد يؤديه في ذلك الفقه الوضعي ، مساييرين في ذلك ما اختطه الفقه الاسلامي ، لذلك ظهرت نظرية الظروف الطارئة ، وسنبحث في معنى هذه النظرية وشروطها والآثار المترتبة على اعمالها ، فضلاً عن الموقف في الفقه الاسلامي منها في المطالب الاتية .

¹ - مصطفى احمد الزرقا ، المدخل الفقهي العام ، الجزء الاول ، دار القلم ، دمشق - سوريا ، 2004 ،

المطلب الاول

معنى النظرية وشروط تحققها

مؤدى نظرية الظروف الطارئة أو الحوادث الطارئة ، أنه عندما تختل أقتصاديات العقد اختلالاً جسيماً نتيجة ظروف استثنائية ، لم يكن في الوسع توقعها عند إبرام العقد ، و يؤدي هذا الاختلال الى جعل تنفيذ العقد أكثر أرهاقاً للمتعاقد ، بما يترتب عليه من خسائر تجاوز في حدتها الخسارة العادية المألوفة في التعامل ، فأن للمتعاقد الحق في طلب مساعدة جهة الادارة للتغلب على هذه الظروف ومشاركته في تحمل جزء من الخسارة التي حاقت به⁽¹⁾.

فالظروف الطارئة تجعل تنفيذ العقد مرهقاً و مكلفاً ، لكنها لا تجعل تنفيذه مستحيلاً⁽²⁾ ، فإن كان التنفيذ مستحيلاً فأنا امام القوة القاهرة التي تعفي المتعاقد من التزاماته العقدية و تؤدي الى فسخ العقد .

إن نظرية الظروف الطارئة تؤدي الى قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب ، و المتعاقد يجب عليه الإستمرار في تنفيذ التزاماته التعاقدية على الرغم من هذه الظروف الاستثنائية ، و لذلك ليس من العدل أن يترك هذا المتعاقد و شأنه يتحمل وحده مغبة هذه الظروف ، التي لم يكن بإمكانه أن يتوقع حدوثها ، كما أنه ليس من صالح الادارة ان يتعثر تنفيذ العقد ، لما يترتب على ذلك من اثار سيئة على سير المرفق العام الذي يخدمه هذا العقد و الذي ابرم من أجله⁽³⁾.

و من هنا تختلف هذه النظرية عن نظرية أعمال السلطة العامة ، إذ إن الأخيرة تقوم على مقابلة الحق المعترف به لجهة الادارة في تعديل العقد الاداري للمصلحة العامة ، بأصلاح ما يحدث للعقد الاداري الذي تكون هي طرف فيه .

أما في نظرية الظروف الطارئة ، فإنه على الرغم من أن الضرر الذي يصيب المتعاقد يرجع الى سبب خارج عن ارادة الجهة الادارية و غالباً ما يكون حادثاً أو ظرفاً أقتصادياً ، فأن العقد يظل قائماً كما هو هذا من جانب ، و من جانب آخر فأن التعويض في نظرية التوازن المالي للعقد يكون تعويضاً كاملاً عن جميع الاضرار التي تصيب المتعاقد ، أما في حالة الظروف الطارئة فإنه يكون مقصوراً على معاونة و مساهمة في مقدار الضرر (تعويض جزئي)⁽⁴⁾. نبحت في هذا المطلب المقصود بنظرية الظروف الطارئة والشروط اللازمة لتحقيقها في الفرعين التاليين .

الفرع الاول

¹ - د0سليمان محمد الطماوي ، المصدر السابق ، ص640 . د0محمد عبدالعال السناري ، الضوابط القانونية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، (دون ذكر سنة الطبع والنشر)، ص13 . د0محمود عبدالمجيد المغربي ، المشكلات التي يواجهها تنفيذ العقود الادارية و اثارها القانونية (دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق) ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، 1998 ، ص126 . د0سعاد الشرقاوي ، القانون الاداري ، دار النهضة العربية ، 2009 ، ص417 . دعلي عبدالامير قبلان ، اثر القانون الخاص على العقد الاداري ، الجزء الثاني ، ط1 ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ش.م.م.، بيروت - لبنان ، 2011 ، ص75 . سمير عثمان اليوسف ، نظرية الظروف الطارئة واثرها في التوازن المالي للعقد الاداري ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان 2009 ، ص33 .

² - د0محمد عبدالعال السناري ، الضوابط القانونية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود ، المصدر السابق ، ص13 . د0سعاد الشرقاوي ، المصدر السابق ، ص417. د0ماهر الجبوري ، القانون الاداري ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ، 1989 ، ص192.

³ - A.DeLaubadere , J.C.Venezia ,Y.Gaudemet " Traite de Droit administratif "L.G.D.J. 10e edition 1988, T.I.P 636 .

⁴ - د0سليمان محمد الطماوي ، المصدر السابق ، ص640 . د0جورج فوديل ، القانون الاداري ، الجزء الاول ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2001 ، ص354 .

معنى نظرية الظروف الطارئة

الاصل في القواعد المدنية التقليدية أن العقد شريعة المتعاقدين ، ولا يعفى أحد المتعاقدين من التزاماته قبل الطرف الآخر إلا في حالة القوة القاهرة ، وهي الحادث غير المتوقع الذي لا يمكن دفعه ، و الذي يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً⁽¹⁾. تبين نظرية الظروف الطارئة للمتعاقد التخلص من العقد فيما لو طرأت عليه بعض الحوادث الاستثنائية التي لم تكن متوقعة حين إبرام العقد بحيث أصبح وفاءه بالتزاماته محرراً .

وتحد هذه النظرية من القوة الملزمة للعقد وتفسح المجال امام المتعاقدين للتدخل من سلطان العقد فيما لو طرأت على العقد او المتعاقدين ظروف لم تكن متوقعة تؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي العقد مما يؤدي الى الاضرار بهما⁽²⁾. وكانت القوانين القديمة والحديثة تغالي الى زمن قريب في احترام ارادة المتعاقدين وتقديس العقد استناداً لمبدأ " العقد شريعة المتعاقدين " ومهما كانت الظروف ، الا ان هذا الامر يتنافى مع مبدأ العدالة ، فتم التراجع الى نظرية الظروف الطارئة ونص عليها في عدد ليس بقليل من القوانين ومنها القانون المدني العراقي⁽³⁾ .

الفرع الثاني

شروط تحقق نظرية الظروف الطارئة

إن تطبيق نظرية الظروف الطارئة في التشريع الاداري كما قلنا سابقاً ، رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ العقد الاداري حوادث ، أو ظروف طبيعية كانت ام اقتصادية أو من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاقدة ، لم تكن في حساب المتعاقد عند إبرام العقد الاداري ، و لا يملك لها دفعا ، و من شأنها ان تنزل به خسائر فادحة ، تختل معها أقتصاديات العقد اختلالاً جسيماً .

و مؤدى تطبيق هذه النظرية بعد توافر شروطها ، هو إلزام الجهة الادارية المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها ، في تحمل نصيب من الخسارة التي أحاقّت به طوال فترة الظرف الطارئ ، و ذلك ضماناً لتنفيذ العقد الاداري ، و إستمرار سير المرفق العام الذي يخدمه بانتظام ، و الذي يعد من أهم الخصائص التي تحكم هذه النظرية ، و من أهم المبادئ القانونية التي تحكم سير المرافق العامة⁽⁴⁾.

لابد لاعمال هذه النظرية من توافر الشروط التالية .

اولاً : ان يكون العقد من العقود المستمرة التنفيذ اي التي يتراخى تنفيذها الى ما بعد إبرامها بفترة من الزمن او العقود الفورية التنفيذ كالبيع بثمن مقسط ، وتطرأ خلالها ظروف لم يكن في الوسع توقعها .

¹ - و هناك من يذهب الى القول على انه بالرغم من المزاعم القائلة بأن نشأة نظرية الظروف الطارئة هي القضاء الاداري ، الا ان الوقائع التاريخية تثبت ان هذه النظرية وليدة القانون المدني و منذ زمن بعيد ، اذ تشير الوقائع التاريخية الى ان القانون الروماني ادان نظرية الظروف الطارئة ، فنادى (" ulpien ") بقاعدة مماثلة للقاعدة التي نصت عليها المادة 1134 من القانون المدني الفرنسي ، و لم يكن المدين محرراً الا في حالة القوة القاهرة .

- Bomsel, La theorie de limprevision en droit civil francais , these , Paris , 1922 , P 13-14 .

² - هاشم معروف الحسني ، نظرية العقد في الفقه الجعفري ، دار التعارف للمطبوعات ، لبنان ، 1996 ، ص 363 .

³ - انظر المادة 146 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 .

⁴ - دأبراهيم طه الفياض ، المصدر السابق ، ص 268 .

ثانياً : ان تستجد حوادث طارئة استثنائية عامة كالزلازل او الحروب او صدور قانون ، اي الا تكون مختصة باحد المتعاقدين .

ثالثاً : الا تكون تلك الحوادث او الظروف متوقعة او بالامكان توقعها من قبل المتعاقدين عند إبرام العقد ، فان كان كذلك فلا يمكن اعمال هذه النظرية ، فالحوادث التي لا يمكن توقعها لا يمكن دفعها .

رابعاً : ان يكون تنفيذ الالتزام بتحقيق هذه الظروف امراً مرهقاً وليس مستحيلاً وهذا ما يميز بين القوة القاهرة والظرف الطارئ فتنفيذ الالتزام بالاول مستحيلاً بينما في الثاني مرهقاً ⁽¹⁾. نظرية الظروف الطارئة هي نظرية قانونية تسمح بإعادة النظر في العقد أو تعديله أو إنهائه إذا حدثت ظروف طارئة غير متوقعة بعد إبرام العقد، وتؤثر هذه الظروف على توازن العقد وتجعل تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه أكثر صعوبة أو أكثر تكلفة.

شروط تحقق نظرية الظروف الطارئة

1- حدوث ظروف طارئة بعد إبرام العقد: يجب أن تحدث الظروف الطارئة بعد إبرام العقد، ولا يمكن تطبيق النظرية إذا كانت الظروف موجودة قبل العقد.

يشترط لتطبيق نظرية الظروف الطارئة أن يقع حادث أو ظرف طارئ ، و يشترط في هذا الحادث او الظرف الطارئ أن يكون من الحوادث الاستثنائية العامة⁽²⁾ ، و من ثم يقتضي تحقيق هذا الشرط أن يتصف الحادث الذي يطرأ على العقد (والذي يكون سبباً لتطبيق النظرية) بصفتين تتمثل الصفة الاولى في كونه حادثاً استثنائياً ، و تتمثل الصفة الثانية في كونه حادثاً عاماً. فالحادث الاستثنائي يقصد به ، ذلك الحادث الذي يندر حصوله بحيث يبدو شاذاً بحسب المألوف من شؤون الحياة ، فلا يعول عليه الرجل العادي و لا يدخل في حسابه⁽³⁾ ، و بعبارة أخرى يحق للطرفين المتعاقدين أن يفترضا عدم تحقق الظرف الطارئ طوال مدة العقد تبعاً للسير العادي للامور⁽⁴⁾، فأذا كان الظرف الطارئ أمراً عادياً ومألوفاً ، فالضرر الناجم عنه لا يلتفت اليه و لو كان جسيماً و مرهقاً ، فقد جرى التعامل بين الناس على تحمل تبعة الحوادث المألوفة غير الاستثنائية ، و من أمثلة الحوادث الاستثنائية الزلزال العنيف ، الحرب الطاحنة ، الوباء الفاحش ، الفيضانات غير العادية ، الارتفاع الفاحش للأسعار الى غير ذلك من الاحداث .

¹ - لمزيد من التفصيل عن هذه الشروط راجع د. السنهوري ، المصدر السابق ، ص 25 - 26 . وكذلك هاشم معروف الحسني ، المصدر السابق ، ص 364 .

² - المادة (146) من القانون المدني العراقي ، وكذلك أشرت المادة (147) من القانون المدني المصري على ضرورة أن يكون الحادث الطارئ استثنائي وعام .

³ - د0 عبد الفتاح عبد الباقي ، نظرية العقد ، (دون ذكر مكان النشر والطبع) ، 1964 ، ص 547 . د0 عصمت عبد المجيد بكر ، أثر تغير قيمة النقد في الالتزامات العقدية (دراسة مقارنة) ، (دون ذكر مكان النشر والطبع) ، 2004 ، ص 30 .

د0 محمد عبد العال السناري ، الضوابط القانونية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود ، المصدر السابق ، ص 44 . سمير عثمان اليوسف ، المصدر السابق ، ص 107 .

⁴ - د0 غازي عبد الرحمن ناجي ، المصدر السابق ، ص 77 .

أما بالنسبة للصفة الثانية للظرف الطارئ و التي تتمثل في أن يكون الحادث الأستثنائي الطارئ عاماً , أي يجب ان يكون شاملاً لطائفة من الناس , فقد يكون سياسياً مثل إعلان الحرب , أو طبيعياً مثل حدوث زلزال أو فيضان غير مألوف , أو اقتصادياً مثل ارتفاع الاسعار ارتفاعاً فاحشاً⁽¹⁾.

2- عدم توقع الظروف الطارئة: يجب أن تكون الظروف الطارئة غير متوقعة من قبل الأطراف عند إبرام العقد. لا يكفي أن يكون الظرف الطارئ أو الحادث الطارئ أستثنائياً عاماً , بل يجب الى جوار ذلك أن يكون غير متوقع ولا يمكن دفعه⁽²⁾. ويعد هذا الشرط من أبرز الشروط الجوهرية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة و منه أستمدت النظرية أسسها⁽³⁾, فهي تسمى نظرية الحوادث و الظروف غير المتوقعة⁽⁴⁾. ففي صفة عدم التوقع تشترك نظرية الظروف الطارئة مع القوة القاهرة, لان هذه الاخيرة يجب ان تكون غير متوقعة حين إبرام العقد⁽⁵⁾.

ويعرف الحادث غير المتوقع بأنه ذلك الحدث الذي يتضاد مع كل الحسابات التي أجراها أطراف العقد أثناء إبرامه , و الذي يتجاوز الحدود القصوى التي كان يتوقعها الاطراف⁽⁶⁾. ويتضح مما سبق ذكره أن الظرف الطارئ يجب أن يكون غير متوقع , وغير عادي , وغير داخل في حسابان الطرفين ونيتهما المشتركة عند التعاقد , و ألا يكون بالامكان تداركه أو دفعه مثل الحروب و التضخم المالي والازمات الاقتصادية⁽⁷⁾. وليس المقصود من عدم توقع الحادث ان يكون مستبعداً , ففي الحياة أن لا يستبعد وقوع أي شيء , و لكن يكفي فيه أن لا يكون متوقفاً وقت التعاقد , وأن أعتبار الحادث متوقفاً أو غير متوقع يختلف تقديره من شخص الى اخر , فيتعين في مثل هذه الحالة أبعاد المعيار الذاتي أو الشخصي (أي رأي المتعاقد الذي يتمسك بتطبيق النظرية) , لان من شأن هذا المعيار مكافئة المهمل غير المتبصر على أهماله و

¹ - د0مازن ليلو راضي , القانون الاداري , مؤسسة O.P.I.C. للطباعة و النشر , مطبعة روز لان , العراق . سليمانية 2009, ص270 . د0خالد خليل الظاهر , المصدر السابق , ص 276 . د0نواف كنعان , مبادئ القانون الاداري و تطبيقاته في دولة الامارات العربية المتحدة , مكتبة الجامعة , أثراء للنشر و التوزيع , 2008, ص 294 . د0سامي جمال الدين , أصول القانون الاداري , منشأة المعارف , الاسكندرية , 2009, ص 673 .

1- د0محمد فؤاد مهنا , مبادئ واحكام القانون الاداري في جمهورية مصر العربية , مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر , مطبعة الشاعر , الاسكندرية , 1973 , ص 766 . د0محمد علي جواد , مبادئ القانون الاداري , (دون ذكر مكان النشر والطبع) , 2002 , ص 64 . د0عاطف سعدي محمد علي , عقد التوريد الاداري بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) , دار الحريري للطباعة , 2005 , ص 534 .

2- د0محمود عبدالمجيد المغربي , المصدر السابق , ص 151 .

3- د0مصطفى ابو زيد فهمي , الوجيز في القانون الاداري , (دون ذكر مكان النشر والطبع) , الجز الاول , 1957 , ص 70 .

4- وعدم توقع الحدث أمر لازم لوصف الحادث بالقوة القاهرة بمفهومها التقليدي أو الحديث , ولانم ايضاً لتطبيق نظرية الظروف الطارئة (شرط أعاده التفاوض) ("Hardship"), الا أنه يكتسب خصوصيات معينة في عقود التجارة الدولية سواء فيما يتعلق بمفهومه او تقديره . الدكتور شريف محمد غنام , أثر تغير الظروف في عقود التجارة الدولية , دار الجامعة الجديدة للنشر , الاسكندرية , 2007 , ص 227.

⁶ - د0محمد عبدالعال السناري , الضوابط القانونية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود , المصدر السابق, ص 255. د0محمود المغربي , المصدر السابق , ص 152.

⁷ - د0علي عبدالامير قبلان , المصدر السابق , ص 104.

عدم تبصره و معاقبة الحريص المتبصر على حرصه وتبصره (1). فيجب أذاً الركون الى معيار موضوعي و قوامه الشخص المعتاد (2)، ويقصد بهذا المعيار أن لا يتوقع الشخص العادي لو وجد في مثل ظروف المدين وقت إبرام العقد وقوع الحادث ، فلا يكفي عدم توقع الحادث حين إبرام العقد ، اي ان الحادث يُعد متوقعاً أذا كان الشخص المعتاد يتوقعه وقت التعاقد و لو لم يتوقعه المدين في ذلك الوقت ، و من ثم يعتبر حادثاً أعتيادياً لا أستثنائياً الارتفاع و الانخفاض المألوفين في الاسعار ، والفيضان العادي لنهر ، أو أن حرباً كانت وشيكة الوقوع حين إبرام العقد ، فكل هذه الحوادث يُعد من قبيل الاحتمالات المألوفة العادية ، و يتعين على المتعاقدين أن يتحملا تبعاتها .

3- تأثير الظروف الطارئة على توازن العقد: يجب أن تؤثر الظروف الطارئة على توازن العقد وتجعل تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه أكثر صعوبة أو أكثر تكلفة.

4- عدم الإخلال بالالتزامات العقدية*: يجب ألا يكون عدم تنفيذ الالتزامات العقدية ناتجاً عن إخلال من أحد الأطراف.

أمثلة على الظروف الطارئة

1- الحروب والكوارث الطبيعية: يمكن أن تؤدي الحروب والكوارث الطبيعية إلى تغييرات كبيرة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

2- التغيرات الاقتصادية الكبيرة: يمكن أن تؤدي التغيرات الاقتصادية الكبيرة، مثل التضخم أو الركود، إلى تأثيرات كبيرة على العقود.

3- التغيرات في القوانين واللوائح*: يمكن أن تؤدي التغيرات في القوانين واللوائح إلى تأثيرات كبيرة على العقود تطبيق نظرية الظروف الطارئة

1- إعادة النظر في العقد: يمكن إعادة النظر في العقد وتعديله ليعكس الظروف الجديدة.

2- تعديل الالتزامات العقدية*: يمكن تعديل الالتزامات العقدية لتعكس الظروف الجديدة.

3- إنهاء العقد*: يمكن إنهاء العقد إذا كانت الظروف الطارئة تجعل تنفيذه غير ممكن أو غير مجد.

نظرية الظروف الطارئة هي نظرية قانونية تسمح بإعادة النظر في العقد أو تعديله أو إنهائه إذا حدثت ظروف طارئة غير متوقعة بعد إبرام العقد.

المطلب الثاني

آثار النظرية

الآثار المترتبة على تحقق شروط هذه النظرية هو اعمالها ويكون ذلك بان تقوم المحكمة برفع الارهاق عن المدين ، ونلاحظ ان المشرع العراقي استخدم تعبير " انقاص الالتزام " وكان غير موفق في ذلك ، اذ تعبير رفع الارهاق خير من انقاص الالتزام ويمكن رفع الارهاق بمنح المدين نظرة ميسرة لحين زوال الظرف الطارىء ، وقد يكون رفع الارهاق بزيادة التزامات الطرف الاخر (3) .

¹ - د0غازي عبد الرحمن ناجي ، المصدر السابق ، ص85 .

² - د0عبدالعزیزعبدالمعنع خليفة ، الاسس العامة للعقود الادارية ، دار الكتب القانونية ، مطابع الولاء الحديثة ، مصر ، 2005، ص 203 .

³ - د. عبد المجيد الحكيم وآخرون ، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، بغداد ، 1980 ، ص 163 .

خلاصة القول ان الجزاء المترتب على اعمال نظرية الظروف الطارئة هو رد الالتزام الى الحد المعقول سواء بمنح المدين نظرة ميسرة ، او انقاص التزامات المدين او رفع التزامات الدائن .
ويترتب على ذلك امران هما ان هذا الجزاء من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، وثانيهما ان سلطة القاضي تمتد الى تعديل العقد فضلاً عن تفسيره (1) .

المطلب الثالث

موقف الفقه الاسلامي من النظرية

بعد ان اقر الفقه الاسلامي ، القوة الملزمة للعقد ، اجاز اعادة النظر في العقد ، استجابة لمقتضيات المصلحة العامة وذلك في حالة فسخ عقد الايجار للعدر الطارئ ، وفي الجوائح في بيع الثمار ، وفي حالة كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها ، وكما يلي .

اولاً : فسخ عقد الايجار للعدر الطارئ :

توسع الفقه الحنفي في الاعذار التي يفسخ فيها عقد الايجار ، اذ يفسخ العقد الايجار لعدر في جانب المستأجر كافلاسه مثلاً لان بقاء الاجارة تسبب ضرراً فاحشاً للمستأجر (2) .

اما في الفقه الشافعي فالاصل فيه الا تفسخ الاجارة بالعدر الا اذا كان فيه عيباً ينقص من منفعته او تعذر استيفاء المنفعة تعذراً شريعياً كانقطاع الماء في البئر والعين وغير ذلك من العيوب في المعقود عليه (3) .

وفي الفقه الجعفري ، يذهب شيخ الطائفة العلامة الطوسي في المبسوط الى انه اذا اكترى شخص ارضاً للزراعة وغرقت بعد ذلك نظر ، فان كانت غرقت عقيب العقد بطل ، وان كان بعد مضي مدة انفسخ العقد فيما بقي ولا يفسخ فيما مضى (4) ، ويذهب العلامة الحلي في المختلف الى انه اذا استأجر جمللاً للحج فيمرض او حانوتاً فيسرق او يحرق ، بطلت الاجارة ، وفي قول لا تبطل ، واذا تعذر استيفاء المنفعة فتبطل الاجارة (5) .

فسخ عقد الإيجار للعدر الطارئ هو موضوع قانوني يسمح للأطراف بإنهاء العقد إذا حدثت ظروف طارئة غير متوقعة تؤثر على تنفيذ العقد.

شروط فسخ عقد الإيجار للعدر الطارئ

- 1- حدوث عذر طارئ: يجب أن يحدث عذر طارئ غير متوقع بعد إبرام العقد.
- 2- تأثير العذر الطارئ على تنفيذ العقد: يجب أن يؤثر العذر الطارئ على تنفيذ العقد ويجعل من الصعب أو المستحيل على أحد الأطراف تنفيذ التزاماته.
- 3- عدم الإخلال بالالتزامات العقدية*: يجب ألا يكون عدم تنفيذ الالتزامات العقدية ناتجاً عن إخلال من أحد الأطراف.

¹ - د. عبد الرزاق السنهوري ، المصدر السابق ، ص 28 .

² - الكاساني ، البدائع ، الجزء الرابع ، ص 297 .

³ - الرملي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الخامس ، ص 312 - 313 ، 317 - 318 .

⁴ - ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، المبسوط في فقه الامامية ، المكتبة المرتضوية ، طهران ، ط 2 ، الجزء الثالث ، مسألة 9 ، ص 269 .

⁵ - العلامة الحلي ، مختلف الشيعة ، الجزء السادس ، مسألة 9 ، ص 112 .

أمثلة على الأضرار الطارئة التي قد تؤدي إلى فسخ عقد الإيجار

- 1- الكوارث الطبيعية: يمكن أن تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات إلى تدمير العقار المؤجر .
- 2- التغيرات في القوانين واللوائح*: يمكن أن تؤدي التغيرات في القوانين واللوائح إلى تأثيرات كبيرة على عقد الإيجار .
- 3- الحروب والاضطرابات الأمنية*: يمكن أن تؤدي الحروب والاضطرابات الأمنية إلى تأثيرات كبيرة على تنفيذ عقد الإيجار .

إجراءات فسخ عقد الإيجار للعدر الطارئ

- 1- إبلاغ الطرف الآخر*: يجب على الطرف الذي يرغب في فسخ العقد أن يبلغ الطرف الآخر بذلك .
 - 2- تقديم الأدلة*: يجب تقديم الأدلة التي تثبت حدوث العذر الطارئ وتأثيره على تنفيذ العقد .
 - 3- اللجوء إلى القضاء*: يمكن اللجوء إلى القضاء إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف .
- فسخ عقد الإيجار للعدر الطارئ هو موضوع قانوني يسمح للأطراف بإنهاء العقد إذا حدثت ظروف طارئة غير متوقعة تؤثر على تنفيذ العقد .

ثانياً : الجوائح في الثمار : ويقصد بالجائحة ما يصيب الثمر من السماء كالبرد أو من آفة كالعفن والعطش . وقد تباينت مواقف الفقه الاسلامي بصدد الجوائح في الثمار ، فمنهم من اقر هذه النظرية وفسح المجال لاعمالها وهذا عند الحنابلة والمالكية ، اما الشافعية والحنفية فانهم لا يقررون هذه النظرية ، في حين تحدث فقهاء الشيعة الامامية عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها (1) .

الجوائح في الثمار هي الأضرار التي تتعرض لها الثمار بسبب الظروف الطبيعية أو غير الطبيعية، مثل الجفاف أو الفيضانات أو الآفات أو الأمراض. يمكن أن تؤثر الجوائح على جودة الثمار وكميتها، وتؤدي إلى خسائر اقتصادية للمزارعين .

أنواع الجوائح التي قد تتعرض لها الثمار

- 1- الآفات الحشرية: يمكن أن تتعرض الثمار للآفات الحشرية مثل الحشرات أو الديدان .
- 2- الأمراض الفطرية: يمكن أن تتعرض الثمار للأمراض الفطرية مثل الفطريات أو البياض الدقيقي .
- 3- الظروف الجوية السيئة: يمكن أن تؤثر الظروف الجوية السيئة مثل الجفاف أو الفيضانات أو البرد على الثمار .
- 4- الحيوانات البرية: يمكن أن تتعرض الثمار للتلف من قبل الحيوانات البرية مثل الطيور أو القوارض .

تأثير الجوائح على الثمار

- 1- تلف الثمار: يمكن أن تؤدي الجوائح إلى تلف الثمار وتقليل جودتها .
- 2- فقدان الكمية*: يمكن أن تؤدي الجوائح إلى فقدان كمية كبيرة من الثمار .
- 3- الخسائر الاقتصادية*: يمكن أن تؤدي الجوائح إلى خسائر اقتصادية كبيرة للمزارعين .

طرق الوقاية من الجوائح

- 1- استخدام المبيدات الحشرية*: يمكن استخدام المبيدات الحشرية للوقاية من الآفات الحشرية .
- 2- استخدام المبيدات الفطرية*: يمكن استخدام المبيدات الفطرية للوقاية من الأمراض الفطرية .

¹ - العلامة الحلي ، مختلف الشيعة ، الجزء الخامس ، مسألة 191 - 221 .

- 3- الري المناسب*: يمكن أن يساعد الري المناسب في الوقاية من الجفاف.
 - 4- استخدام طرق الزراعة الحديثة*: يمكن أن تساعد طرق الزراعة الحديثة في الوقاية من الجوائح.
- الجوائح في الثمار يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة للمزارعين، ويمكن الوقاية منها باستخدام طرق مختلفة مثل المبيدات الحشرية والفطرية والري المناسب وطرق الزراعة الحديثة.

ثالثاً : كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها :

تناول الفقه الاسلامي موضوع كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها ، ويقصد بكساد العملة بطلان التعامل بها ، اما الانقطاع فيعني عدم تداول الدراهم في الاسواق وان وجدت في ايدي الصيارفة .

ويذهب ابو حنيفة الى بطلان البيع في حالتي الكساد والانقطاع ، ويجب على المشتري رد المبيع اذا كان قائماً ومثله اذا كان هالكاً ، وان لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا البيع والسبب ان البيع يهلك بالكساد لان الفلوس والدراهم الغالبة الغش ، اثمان باصطلاح لا بالخلقة ، واذا انتفى الاصطلاح انتفت المالية (1) .

في حين اخذ فقهاء الشيعة الامامية بنظرية الظروف الطارئة في البيع والاجارة وغيرهما من العقود مع العلم ان المفترض بالمتعاقدين الالتزام بالعقد وتنفيذه بجميع محتوياته ما لم يكن مخالفاً للكتاب او السنة ، وقد وضعوا معياراً مرناً لتحديد العذر المسوغ لبطلان العقد ولثبوت الحق لاحد الطرفين في فسخه ، فقالوا ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء المنفعة او العمل المعقود عليه ، هذا العذر يزلزل العقد ويفسخ للمتعاقدين او لاحدهما المجال للتحلل من سيطرة العقد وسلطانه (2) .

كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والتعاملات المالية.

كساد العملة

- تعريف: كساد العملة هو انخفاض كبير في قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى.
 - أسباب: يمكن أن يحدث كساد العملة بسبب عدة أسباب، مثل التضخم المفرط، أو انخفاض الثقة في الاقتصاد، أو التغيرات في السياسات الاقتصادية.
 - تأثيرات: يمكن أن يؤدي كساد العملة إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، وتقليل القوة الشرائية للناس.
- انقطاع العملة
- تعريف: انقطاع العملة هو نقص حاد في توافر العملة في السوق.
 - أسباب: يمكن أن يحدث انقطاع العملة بسبب عدة أسباب، مثل نقص في الإنتاج، أو زيادة في الطلب، أو مشاكل في التوزيع.
 - تأثيرات: يمكن أن يؤدي انقطاع العملة إلى صعوبة في إجراء المعاملات المالية، وتأخير في دفع الأجور والفواتير.
- تغير قيمة العملة
- تعريف: تغير قيمة العملة هو تغير في قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى أو بالسلع والخدمات.

¹ - محمد امين بن السيد عمر عابدين المعروف بابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الابصار ، الطبعة الثانية بيروت - لبنان ، 1966 ، ص 58 - 59 .

² - هاشم معروف الحسني ، المصدر السابق ، ص 368 .

- أسباب: يمكن أن يحدث تغير قيمة العملة بسبب عدة أسباب، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية، أو التضخم، أو التغيرات في العرض والطلب.
- تأثيرات: يمكن أن يؤدي تغير قيمة العملة إلى تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، مثل زيادة أو نقصان في الصادرات والواردات.
- تأثيرات كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها على الاقتصاد
- تأثيرات على التجارة الخارجية: يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى تأثيرات كبيرة على التجارة الخارجية، مثل زيادة أو نقصان في الصادرات والواردات.
- تأثيرات على الاستثمار: يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى تأثيرات كبيرة على الاستثمار، مثل تقليل الاستثمار الأجنبي أو المحلي.
- تأثيرات على المستهلكين: يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى تأثيرات كبيرة على المستهلكين، مثل زيادة أسعار السلع والخدمات.
- كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والتعاملات المالية، ويمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على التجارة الخارجية والاستثمار والمستهلكين.

الخاتمة

أولاً : توصلنا في بحثنا في تنفيذ العقد الى نتائج هامة وخصوصاً عند المقارنة مع الفقه الاسلامي ويمكننا ايرادها في النقاط التالية :

- 1- الاصل العام في التصرفات القانونية مبدأ سلطان الارادة ، مما يوجب تنفيذ هذه التصرفات وفقاً لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود ، وما اتفق عليه المتعاقدان في عقدهما .
- 2- اوردت القوانين الوضعية الحديثة ، ومنها القانون المدني العراقي ، استثناءً على المبدأ العام في تنفيذ العقود ، الا وهو نظرية الظروف الطارئة ، خلافاً للقانون المدني الفرنسي الذي يتمسك بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود .
- 3- لم تعرف القوانين الوضعية نظرية الظروف الطارئة في حين ان الفقه الاسلامي عالجها بشكل دقيق وفي مناسبة كل عقد من العقود .
- 4- ميز فقهاء المذاهب الاسلامية في شأن تطبيق نظرية الظروف الطارئة بكل عقد على افراد ووضعوا احكاماً خاصة لذلك .
- 5- انفرد الشيعة الامامية بوضع معيار مرن بشأن تطبيق نظرية الظروف الطارئة .

ثانياً : التوصيات : ومن خلال ما تم عرضه من نتائج يمكننا ابداء التوصيات الاتية :

- 1- عدم الاعتماد بمبدأ سلطان الارادة لوحده وانما اعتماد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين لما في ذلك من اعطاء مرونة اكثر للقاضي عند الفصل في النزاع .
- 2- اعطاء سلطة تقديرية اوسع للقاضي في ميدان نظرية الظروف الطارئة .
- 3- اعتماد المعيار المرن الذي انفرد به الامامية الا وهو " ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء المنفعة او العمل المعقود عليه ، هذا العذر يزلزل العقد ويفسح للمتعاقدين او لاحدهما المجال للتدخل من سيطرة العقد وسلطانه " ، ولما توفره هذه المعايير المرنة من فسحة للقاضي بان يصدر حكمه مستنداً على سلطته التقديرية الممنوحة بمناسبة المعيار المرن .

المصادر

- 1- د. عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، 1998 .
- 2- د. محمود جمال الدين زكي ، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1978 .
- 3- د. القاضي حسين عامر ، القوة الملزمة للعقد ، مطبعة مصر ، مصر ، 1949 .
- 4- د. عبد الجبار ناجي الملا صالح ، حسن النية في تنفيذ العقود ، مطبعة اليرموك - بغداد ، 1974 .
- 5- د. سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني ، الالتزامات - نظرية العقد والارادة المنفردة ، مطبعة السلام ، مصر ، 1986 .
- 6- الكاساني ، علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الجزء الخامس ، مطبعة الجمالية ، مصر ، 1910 .
- 7- ابن رشد ، ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ط 3 ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، 1379 هـ .
- 8- ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان الشافعي ، الام ، الجزء 2 ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، 1329 هـ .
- 9- ابن تيمية ، ابو العباس احمد بن عبد الحلیم بن تيميه الدمشقي الحنبلي ، الفتاوي الكبرى ، الجزء الرابع ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1988 .
- 10- د. عصمت عبد المجيد بكر ، نظرية العقد في الفقه الاسلامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 2009 .
- 11- مصطفى احمد الزرقا ، المدخل الفقهي العام ، الجزء الاول ، دار القلم ، دمشق - سوريا ، 2004 .
- 12- هاشم معروف الحسني ، نظرية العقد في الفقه الجعفري ، دار التعارف للمطبوعات ، لبنان ، 1996 .
- 13- د. عبد المجيد الحكيم وآخرون ، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، بغداد ، 1980 .
- 14- الرملي ، شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الخامس ، بيروت - لبنان ، دار الفكر ، 1984 .
- 15- ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، المبسوط في فقه الامامية ، المكتبة المرتضوية ، طهران ، ط 2 ، الجزء الثالث ، 1388 هـ .
- 16- العلامة الحلي ، مختلف الشيعة في احكام الشريعة ، الجزء السادس .
- 17- محمد امين بن السيد عمر عابدين المعروف بابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الابصار ، الطبعة الثانية بيروت - لبنان ، 1966 .

القوانين

- 1- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 .